

3 1 فيفري 2015

272

## من وزير المالية إلى

**الموضوع :** حول واجب إيداع قوائم فواتير البيع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المتعلقة بالخدمات المسداة من قبل مؤسسة بنكية.

**المرجع :** مکتوبکم بتاريخ 5 فيفري 2015.

تبعاً لمکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه المتضمن طلب معرفة هل أنّ الخدمات التي تنجزونها بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة معنية بواجب إيداع قوائم فواتير البيع بتوقيف العمل بالأداء على حوامل ممغنطة في غياب إصداركم لفواتير في الغرض وعدم تقديم حرفانكم لقوائم طلب تزود، يشرّفني إعلامكم بما يلي:

طبقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل يتعين على كل مزود خدمات بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة على ضوء شهادات عامة دون أن يتسلم من الحريف أصل قسيمة طلب التزود قبل عملية البيع وفي خلاف ذلك يعاقب بخطية جبائية إدارية تساوي 50 % مبلغ الأداء على القيمة المضافة ودون أن يكون مطالباً بدفع الأداء التي تمّ توقيف العمل به.

هذا ويتعين على الأشخاص الذين يصدرون فواتير بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة مدّ مصالحي المراقبة الجبائية بقائمة مفصلة في فواتير البيع بتوقيف العمل بالأداء المذكور على حوامل ممغنطة طبقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل.

وعلى أساس ما سبق فإنه يتعين عليكم إصدار فواتير بعنوان الخدمات المسداة بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة ومطالبة حرفانكم بقوائم طلب التزود ومدّ مصالحي المراقبة الجبائية بقائمة مفصلة في فواتير البيع بتوقيف العمل بالأداء المذكور على حوامل ممغنطة.

هذا ويمكن اعتماد كشوفات الحسابات (Relevés de comptes) والإعلامات بالخصوم (Avis de débit) المتعلقة بالعمولات البنكية وذلك لتمكين الحرفاء من تصفية قوائم التزود المتعلقة بها شريطة أن تتضمن هذه الكشوفات والتنايبه التنصيصات الوجوبية للفاتورة وذلك طبقاً لأحكام الفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة.

غير أنه وباعتبار خصوصية الخدمات المنجزة من قبل البنك وخاصة كثرة هذه الخدمات شهرياً و صعوبة معرفة قيمتها مسبقاً، فإنه يمكن بالنسبة إلى الخدمات البنكية المتكررة أو التي تتم في إطار إتفاقيات مبرمة في الغرض إصدار قسيمة تزود وحيدة تغطي كامل السنة على أن يتم تصفيته من خلال التصريح بكافة الفواتير المتعلقة بهذه القسيمة ضمن القائمة المتعلقة بأخر ثلاثية من كل سنة.

وتقبلوا، سيدي فائق عبارات الإحترام والتقدير.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

الحبيب العام للدراسات  
والتشريع الجهاني

الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي